

محددات الزحف العمراني على المناطق الأثرية
في إقليم الجبل الأخضر - ليبيا

اعداد

عبد السلام عبد المولي حسن سالم الحداد
عضو هيئة تدريس بجامعة عمر المختار - البيضاء - ليبيا

إشراف

أ.د/ مصطفى محمد البغدادي
أستاذ جغرافية العمران بكلية التربية
جامعة عين شمس

أ.د/ سهام محمد هاشم
أستاذ الجغرافيا الطبيعية بكلية البنات
جامعة عين شمس

أ.د/ خالد محمد بن عمور
أستاذ الجغرافيا البشرية - كلية الآداب
جامعة عمر المختار - ليبيا

أ.د/ فيروز محمود حسن
أستاذ جغرافية العمران المساعد بكلية البنات
جامعة عين شمس

مقدمة

يُعد التراث الأثري أحد الرموز الأساسية لتطور الإنسان عبر التاريخ ويعبر عن القدرات التي وصل إليها الإنسان في التغلب على بيئته المحيطة، والتراث يعني توريث حضارات السلف للخلف ولا يقتصر ذلك على اللغة أو الأدب والفكر فقط؛ بل يشمل جميع العناصر المادية والوجدانية للمجتمع من عمران وفكر وفلسفة ودين وعلم وفن، كما يبرز تفاعل، وتتابع لتجارب، وقيم حضارية، واجتماعية، ودينية بين الأجيال.

عند تقييم التوسع العمراني لأي مدينة من مدن ليبيا يتضح الاتجاه المتسارع نحو التحضر كنمط حياه ومنظومة عالمية اقتصادية اجتماعية وثقافية في القرن الواحد والعشرين، ذلك النمو المتمثل بالتداخل بين قطاعات الأنشطة الاقتصادية والخدمات وظهور آليات السوق كمحرك رئيسي لاستعمالات الأراضي داخل المدينة؛ مما أفقد المدينة جهاز مناعتها أمام طغيان الاقتصاد الذي وسع وحدد مساحة تلك الاستعمالات على حساب تراث مدننا بشكل عام، وخاصة أن التركيب الاجتماعي (القبيلة) كان مسانداً للتجاوزات التي حدثت في المناطق الأثرية والسياحية في ظل غياب شبه تام للدولة وعدم وضوح سياستها اتجاه القطاع العمراني وأيضاً السياحي التي بدورها أثرت على معالمها الأثرية، وتلك ظاهره خطيرة شجعت الباحث على دراستها، وتحليل واقعها وأبعادها الاجتماعية، والاقتصادية، والإدارية، وبأبعادها المستقبلية التي تطلبت منا الخروج بنتائج ووضع توصيات تتلاءم وأهمية المشكلة بكل أبعادها التي تعيشها المناطق الحضارية؛ خاصة إذا نظرنا للسياحة كمورد اقتصادي مهم ومنبع ثقافي للمجتمع لتقييم النمو الحضري بتحديد موقعنا من التراث الجاثم على نسيجنا الحضري، والذي ورتناه من ثراء الحضارات التي شكلت مُدُننا، فهل نتعامل معه كمتحف لماضي بائد أم أننا نتواصل معه ونحدثه من أجل دمجه عضوياً في نسق الحياة المدنية المعاصرة؛ بل ونفعله لتكون جدواه الاقتصادية تتناسب ومكانتها الحضارية، وهذا يتطلب منا ضرورة الحفاظ على النسيج العمراني وتطوير التشريعات للمحافظة على هذا المورث بزيادة الوعي بالتراث الحضاري وتعميقه بين أفراد المجتمع والمؤسسات الأهلية والرسمية وذلك من خلال وسائل الإعلام المتعددة وآليات العمل الأخرى من خلال عمليات مختلفة مثل التعليم وتشجيع السياحة الداخلية وتوظيف الطاقات لوقف التدهور الجاري في مدننا الليبية وشواهد الأثرية والمعمارية، وجاءت هذه الدراسة في محاولة لتسليط الضوء على تلك المناطق الأثرية والمشاكل التي تعانيها بسبب الزحف العمراني عليها.

موقع منطقة الدراسة:

يُعد المواقع الجغرافي من أكثر العوامل الجغرافية أهمية، إذا تعلق عليه أهمية حيوية بالنسبة لنشأة المدن؛ حيث من الممكن أن تنمو وتزدهر عمرانياً واقتصادياً وسكانياً بسبب وقوعها في مواقع متميزة، كما أنها تتدهور أو تفنى مدن كانت قائمة ومزدهرة في عصور مضت، والآن ضعف دورها نتيجة ضعف أهمية موقعها^(١)، فالموقع يساهم في تحديد العلاقة الوظيفية المكانية؛ حيث توفر المواقع ذات الإمكانيات الجيدة فرصة للتطور والنمو الوظيفي والعمراني^(٢) بنوعيه المخطط والعشوائي الذي كان من أبرز نتائجه استقطاب العمران اتجاه المناطق التي تحوي معالم أثرية، فموقع معظم المناطق الأثرية تمتاز ببيئة طبيعية خلابة ومناخ معتدل وموارد مائية وتربة خصبة ساهمت في توطن العمران بكل أشكاله، مما جعل الناس تعزف عن السكن بعيد عن هذه الموارد مما سبب ضغطاً عمرانياً على معالمها الأثرية.

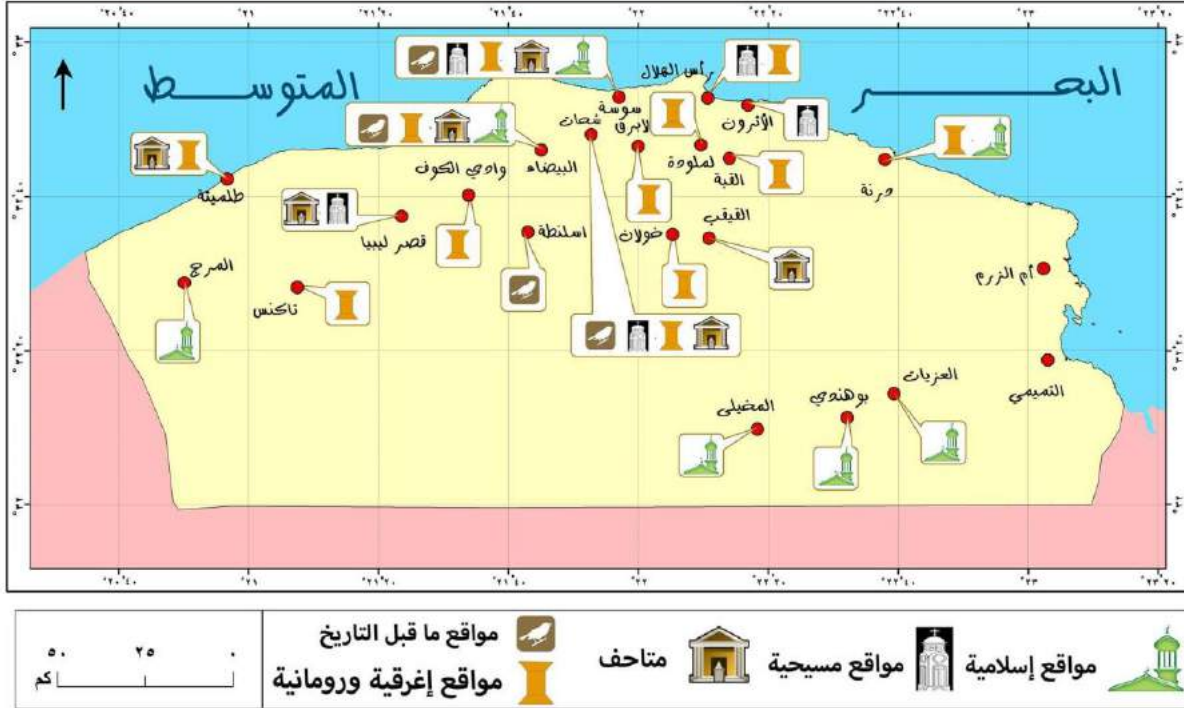
في إقليم الجبل الأخضر كان الموقع الجغرافي من أبرز العوامل التي لعبت دوراً مهماً في نشأة وتطور مدنه منذ أقدم العصور؛ حيث مُعطيات المكان ساهمت وبشكل متباين في أهمية الإقليم ونشأة العمران على مر العصور وتطور وظائفه وامتداد عمرانه، وجعلها تمتاز بعناصر البيئة الحضرية، ليست محلية فحسب بل إقليمية؛ حيث شغلت وظائف تجارية وإدارية لمختلف الشعوب التي سكنتها وتعاقبت على حكمها منذ أن استوطنها الإغريق ومن قبلهم الإنسان القديم وحتى وقتنا الحاضر.

يقع إقليم الجبل الأخضر في الجزء الشمالي الشرقي من ليبيا المطل على ساحل البحر المتوسط، والمقابل لدول جنوب أوروبا؛ حيث منبع وانطلاق الحضارات الأوربية القديمة: (كالإغريقية، والرومانية، والبيزنطية وغيرها) التي تعاقبت على حكمها، إضافة إلى وقوعها بجوار الدولة المصرية؛ حيث قامت أعرق الحضارات، ولعل من أبرز العوامل التي جعلها منذ القدم غاية ومطمع لتلك الشعوب وبؤرة تجارية محلية وإقليمية؛ هي وقوع المنطقة على مفترق طرق برية وبحرية، وبالتالي تأثرت منطقة الدراسة على مر التاريخ بمعظم هذه الحضارات القديمة؛ بل إن بعضها ازدهرت وترعرعت فيها، وتعاقبت على تشييد وتأسيس العديد من المدن المشهورة، كما قامت بتغيير معالم المدن الموجودة مازلت جدرانها ومعالمها راسخة حتى وقتنا الحاضر مثل مدن قوريني وأبولونيا وبطلمايوس وغيرها، خلفت ورائها موارد حضارية هائلة شاهده على عراقة

(١) فتحي محمد مصيلحي، تخطيط المدينة العربية بين الإطار النظري والموقع والمستقبل، مطبعة راوي وشركاؤه، ١٩٩٥م، ص ٢٥.

(٢) شاكر رزوقي، تغريد حامد، النمو الحضري لضاحية أبو غريب دراسة تحليلية في الخصائص العامة، مجلة المخطط والتنمية، ع ١٥، السنة العاشرة، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، بغداد، ٢٠٠٦م، ص ٥.

وتاريخ هذه المنطقة؛ يمكن استغلالها ضمن الموارد السياحية المُتاحة إلى جانب تعدد الموارد من المخزون الطبيعي واختلاف مظاهره إذا ما طبقت الدراسات وسياسات التخطيط الإقليمي والحضري الشامل الذي يركز على أسس ومعايير علمية مستدامة مدروسة ومُنهجية (شكل ١).



شكل (١) التوزيع الجغرافي للمناطق الأثرية في إقليم الجبل الأخضر

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- ١- مراقبة آثار شحات، مقابلة شخصية مع بعض الخبراء والعاملين، ٢٠١٦م.
- ٢- عبد الحميد عبدالسيد، عالم وخبير آثار- مراقبة آثار شحات، مقابلة شخصية، ٢٠١٤م.
- ٣- محمد مفتاح فضيل، رئيس قسم الآثار، جامعة عمر المختار، البيضاء، مقابلة شخصية، ٢٠١٤م.
- ٤- ناصر سعيد عبدالجليل، مراقبة آثار شحات، مقابلة شخصية، ٢٠١٥م.

الجغرافي: يحدها من ناحية الشرق خليج البمبة الذي يقع على بعد حوالي ٦٠ كيلومترات شرق مدينة درنة. ومن الغرب تحدها بلدة توكرة التي تقع على بعد ٤٠ كيلومتر غرب بلدة طلمينة بحوالي ٢٩ كيلومتر شمال شرق المرج، ويحدها من الشمال البحر المتوسط، ومن ناحية الجنوب تحدها بداية منطقة رأس العلبة عند منطقة العزيات في الجنوب الشرقي ومنطقة المخيلي في الجنوب الغربي حيث إقليم البلط.

الموقع الفلكي: تقع ما بين خطي طول ٢٠ و ٢٣ شرقاً، ودائرتي عرض ٣٢ و ٣٣ شمالاً، وتبلغ المساحة الكلية لمنطقة الدراسة (٩٠٢١٦٧.٠٠) هكتاراً، وهي بذلك تمثل مساحة إجمالية تبلغ نحو ١% من إجمالي مساحة ليبيا (شكل ٢).

أسباب اختيار الموضوع وأهميته:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها من الدراسات الأولى المتخصصة في التخطيط الإقليمي والحضري في المناطق ذات الإرث الحضاري بالجبل الأخضر ومن ضمنه موضوع التخطيط العمراني لمناطق التراث القديم، فإقليم الجبل الأخضر من المناطق المهمة؛ العريقة تاريخياً وحضارياً ودينيّاً؛ سواءً على المستوى المحلي أو على المستوى الإقليمي وأيضاً العالمي، وتمتاز أيضاً بجمال الطبيعة والمناخ الملائم الذي تتمتع به هذه المنطقة، كل هذه المقومات وغيرها تُعد بمثابة طاقة مهمة لحماية تراثها الأثري الذي يساهم في تنشيط القطاع السياحي بالإقليم والدولة من جهة، وعمل توازن بين التخطيط العمراني السليم ومواردها ومتطلبات المجتمع المحلي والخدمات المتنوعة التي يوفرها لهم من جهة أخرى.

ولكن على الرغم من ما يزخر به إقليم الجبل الأخضر من مؤهلات سياحية مختلفة سواءً كانت حضارية أم طبيعية إلا أنها لم ترقى بعد إلى المساهمة الفعالة في تحقيق التنمية المحلية ولم ترقى إلى التطور الكبير مما نجم عنها عديد التجاوزات ساهمت في تدهور وتندر باندثارها؛ فالدراسة المُعمقة والتحليل لهذه المعوقات ستساهم في إمكانية تشخيص ووضع خطط وتصورات شاملة ومنطقية لكي يصل بالأهداف المرجوة منه للمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي والوطني، وعليه جاءت هذه الدراسة في هذه الإقليم؛ لأنه يمتاز بمقومات حضارية أثرية وتاريخية متنوعة؛ مما جعلها مركز جذب سياحي مهم يرتاده السياح من مختلف مناطق العالم.

مشكلة الدراسة:

تتبلور مشكلة الدراسة تتبلور حول محددات الزحف العمراني على المناطق الأثرية في إقليم الجبل الأخضر، في ضوء المُستجدات العمرانية المتمثلة في مشاريع الإسكان والخدمات التعليمية والصحية والصناعية على الأراضي، وما ينجم عنه من استنزاف وهدر لمقومات السياحة في هذه المناطق وتدهورها نتيجة لسوء التنسيق بين القطاعات المختلفة وغياب التخطيط والسياسات الواضحة للخطط التنموية لاستعمالات الأراضي، ولم تتوقف المشكلة عند هذا الحد فقط؛ بل إن عدم وضوح سياسة الدولة والعشوائية في التخطيط الإقليمي الشامل ومن ضمنه القطاع العمراني، تُعد المشكلة الثانية التي حاولت الدراسة أن تبحث فيها من خلال التعرف على اتجاهات النمو العمراني وأثرها على المناطق الأثرية، وتتناول المشكلة الثالثة إلى الدوافع التي ساهمت في تفاقم تلك المشكلة؛ إدارية وتنظيمية الذي تسبب في وجود واقع اجتماعي (القبيلة والعرف) الذي

أدى إلى مخالقات جماعية انتابت المناطق السياحية بشكل عام والأثرية والتاريخية بشكل خاص، إضافة ضعف التشريعات والقوانين التي تحمي هذه المناطق؛ وغيرها.

أهداف الدراسة:

- ١- تحديد دور العوامل الجغرافية التي تؤثر على الزحف العمراني.
- ٢- التعرف على مدى أثر التوسع العمراني واتجاهاته على المناطق الأثرية.
- ٣- التعرف على مساهمة ملكية القبيلة للأرض في الزحف العمراني على المناطق الأثرية.
- ٤- تحديد دور الطرق وقرب الخدمات من المناطق الأثرية في استقطاب وتوطن العمران.
- ٥- أهداف علمية تتمثل في إثراء الدراسات والأبحاث التي تناولت التخطيط الإقليمي والحضري عامةً والتخطيط العمراني خاصةً في المناطق الأثرية في الجبل الأخضر، ولتكون الدراسة مرجع أساسي من ضمن الدراسات العلمية في هذا المجال.

تساؤلات الدراسة:

- ١- إلى أي مدى أثر الزحف العمراني على المناطق الأثرية؟
- ٢- هل أدى سوء التخطيط وقلة المخططات السكنية في الزحف العمراني على المناطق الأثرية؟
- ٣- ما دور ملكية القبيلة للأرض في الزحف العمراني على المناطق الأثرية؟
- ٤- ما مدى مساهمة وجود الخدمات في المناطق الأثرية في الزحف العمراني عليها؟
منهج وأسلوب الدراسة:

١- **منهجية الدراسة:** تعتمد الدراسات الجغرافية التي تدور حول عملية التخطيط الإقليمي والحضري بجميع فروعه على عدة مناهج ينطلق منها الباحث لدراسة المنهجية في أبعادها التاريخية والجغرافية والاقتصادية بتحليل الواقع المفروض في إقليم الجبل الأخضر، استخدم الطالب في الدراسة المناهج التالية:

- أ. **المنهج التاريخي:** لتحديد تاريخ نشأة المناطق الأثرية والحضارات التي تعاقبت عليها والتي كان لها أثر واضح في معالمها الحضارية.
- ب. **المنهج السلوكي:** الذي يحدد سلوك السكان ومدى مساهمتهم في تفشي أو تراجع هذه ظاهرة الزحف العمراني على المناطق الأثرية.
- ج. **المنهج الوصفي التحليلي:** الذي سيختص بدراسة وتحليل النمو العمراني وتأثيره على مجمل نشاطات الإقليم، وتحليل دور العامل البشري

والمجتمع المحلي (القبيلة وملكية الأرض) والإدارة في حماية المنطقة من التدهور في حال ازدياد التوسع العمراني غير المدروس الذي شهدته المناطق الأثرية مؤخراً.

٢- أسلوب الدراسة: اتبع الطالب الأساليب التالية:

- أ. **الأسلوب الكارتوجرافي:** حاول الطالب من خلاله رسم خرائط توضح الظاهرة المعنية بالدراسة وهي اتجاهات الزحف العمراني خاصةً أثرها على المناطق الأثرية وذلك من أجل تحديد مدى خطورتها وتحليل أسبابها ونتائجها.
- ب. **الأسلوب الكمي:** العمليات الإحصائية المتمثلة بتحليل البيانات والتقارير التي حصل عليها الباحث من المؤسسات الحكومية والشركات إضافة إلى تحليل استمارات الاستبيان، التي أعدها الباحث لخدمات أهداف الدراسة العلمية، ويختص هذا المنهج بتحديد المناطق التي تم التعدي عليها.

ومن هذا المنطلق قامت الدراسة بجمع المعلومات والبيانات اللازمة حول موضوع ومنطقة الدراسة وذلك من خلال المصادر المعلوماتية التي عادةً تستخدم في الدراسات والبحوث العلمية والميدانية الدقيقة.

٣- مصادر الدراسة:

- أ. **المصادر المكتبية:** الكتب والمراجع والأبحاث والرسائل العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة.
- ب. **المصادر الرسمية:** البيانات والمعلومات والإحصائيات من بعض المؤسسات الحكومية والأجهزة الأمنية وغيرها ذات العلاقة بموضوع ومنطقة الدراسة.
- ج. **المصادر غير الرسمية:** شملت المعلومات والبيانات والإحصائيات والدراسات والأبحاث الصادرة عن بعض الجهات شبه الرسمية والخاصة حول موضوع الدراسة مثل الندوات والمؤتمرات العلمية ومراكز البحوث والجمعيات والمنظمات الأهلية والمواقع الإلكترونية العلمية المعروفة وغيرها.
- د. **المصادر الميدانية:** استعان بها الباحث لجمع المعلومات التي لم توفرها المصادر السابقة، وهي:

● **الإستبانة واختيار العينة:** للتعرف على أسباب ومحددات الزحف العمراني كان لابد من إجراء دراسة ميدانية وتوجيه أسئلة تتعلق

بالظاهرة المعنية بالدراسة؛ حيث تم تصميم استمارة وفق معايير علمية تتناسب وخطة البحث، ومن خلالها تم طرح مجموعة من الأسئلة والاستفسارات وزعت ميدانياً في إقليم الجبل الأخضر، حيث تم اختيار مدينة شحات الأثرية حالة للدراسة باعتبارها أهم مدينة أثرية في ليبيا بشكل عام والجبل الأخضر خصوصاً، وأهم وأكبر مدينة أثرية أسسها الإغريق خارج موطنهم الأصلي، ولقد تم إعداد وتوزيع الاستبيان وفق معايير علمية تتلاءم ومجتمع الدراسة، هدفها كان جمع بيانات دقيقة حول محددات الزحف العمراني على المناطق الأثرية، تمحورت أسئلتها واستفساراتها ومواضيعها حول تساؤلات وأهداف الدراسة (ملحق ١).

تكونت عينة الإستمارة من (٥%)، جرى اختيارهم من بين مجتمع الدراسة البالغ عددهم (٣٥٦٩) أسرة بمدينة شحات، وتم اختيار العينة وفق أسلوب العينة العمدية من حيث العمر (٢٥ - ٦٠)، لتميزهم بخصائص تؤهلهم من الإجابة عن الأسئلة المتعلقة (محددات الزحف العمراني على المناطق الأثرية) بسبب محدودية الأفراد الذين تنطبق عليهم هذه الخصائص والتي تهتم الدراسة، ذلك كان هو السبب لاعتماد هذا العدد والفئة العمرية. تم توزيع استمارة الاستبيان بناءً على عملية التخصيص النسبي لعدد الأسر بمدينة شحات حسب المحلات للتجمع الحضري بين محلة شحات القديمة وشحات الجديدة، حيث بلغ إجمالي عدد الأسر ٣٥٦٩ أسرة، حيث تجمع القديمة ضمت ١١٥٨ أسرة، وتجمع الجديدة ضمت ٢٤١١ أسرة، (ملحق ٢) أي متوسط ٦.٦ فرد للأسرة الواحدة. وبناءً عليه تم توزيع عدد الاستمارات حسب ما يلي:-

- عدد استمارة الاستبيان لمحلة شحات القديمة = $1158 \div 3569 \times 100 = 32.5\%$ (٥٧ استمارة).

- عدد استمارة الاستبيان لمحلة شحات الجديدة = $2411 \div 3569 \times 100 = 76.5\%$ (١٢٣ استمارة).

والجدير بالذكر أن محلة شحات القديمة (شحات الشرقية) تشمل إحياء كل من العروبة الذي يضم المنطقة الصناعية، ومحلة شحات الجديدة (شحات الغربية) تضم أربع أحياء حي صلاح الدين و القدس و العروبة والسلام.

● **المقابلات الشخصية:** تم إجراء بعض المقابلات الشخصية مع المسؤولين في المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بموضوع الدراسة وكذلك مع الأشخاص ذوي الخبرة

والباحثين في الأكاديميات والمراكز العلمية في الدولة الذين لهم ذاع طویل في هذا المجال.

● **الملاحظات الشخصية والزيارات الميدانية:** قام الباحث بزيارات ميدانية للمناطق الأثرية المعنية بالدراسة في الإقليم والنقاط الصور للظاهرة المعنية بالبحث وتحليل واقعها.

المشكلات والصعوبات التي واجهت الدراسة:

- ١- الوضع السياسي والأمني المضطرب للبلاد والذي صادف فترة الدراسة حال دون وصول الباحث لبعض مناطق الدراسة لإجراء الدراسة الميدانية لتعيين الوضع والواقع العمراني مثل مدينة وضواحيها.
- ٢- قلة الإحصاءات المتعلقة بالزحف والتعدي العمراني على المواقع الأثرية والأضرار التي لحق بها، تم اللجوء للاستبيان للتغلب على النقص.
- ٣- عدم وجود خرائط مفصلة للمواقع الأثرية قيد البحث وصلب المشكلة التي تهم الدراسة لكي يمكن تحديدها وآثرها، مما اضطر الباحث إلى الاستعانة ببرنامج Google Earth التي حاول الباحث من خلالها حصر وتحديد مساحة الظاهرة.

خطة البحث:

مما سبق من استعراض للمقدمة سوف تلقى الدراسة الضوء على النقاط التالية:

أولاً: اتجاهات النمو العمراني بمنطقة الدراسة:

- ١- مدن حرة التوسع.
- ٢- مدن محدودة التوسع.

ثانياً: محاور جذب العمران نحو المناطق الأثرية:

- ١- دور الطرق والخدمات في استقطاب العمران.
- ٢- القبيلة وملكيته للأرض.
- ٣- انخفاض سعر الأراضي خارج المخططات.
- ٤- أثر التخطيط على المناطق الأثرية.

محددات الزحف العمراني على المناطق الأثرية

في إقليم الجبل الأخضر - ليبيا

تمهيد:

أضحت ظاهرة التعدي على المناطق الأثرية اليوم ظاهرة ماثلة للعيان أكثر من أي وقت مضى، وإن كانت طفيفة قبل حوالي عقد من الزمن وحدثها لم يكن متعمداً ومقصوداً كما يحدث الآن بسبب تضافر وتشابك عوامل ودوافع عديدة ساهمت في حدوثها كسوء التخطيط وضعف الإدارة وقلة المخططات السكنية والمنفعة المادية وقلة الوعي وغيرها، كلها دوافع أوصلت المواقع الأثرية في البلاد بشكل عام والجبل الأخضر خاصةً إلى حالة يرثى لها، كل يوم يكون تفاديها أو حلها أصعب من ذي قبل، معظم تلك الاعتداءات أو الزحف العمراني كانت أهم أسبابه قصور الدولة ووقوع العديد من تلك المواقع الأثرية داخل سياج المزارع أو الحظائر كنوع من التحايل؛ (صورة ١) ثم ما لبثت تلك الأسلاك أن أزيلت وتبدلت بجدران أسمنتية وشيدت المباني العشوائية بجوار الآثار والكهوف أو بالمسح بشكل مباشر وتفتيتها كمخططات لبيع الأراضي مما تسببت بالأضرار أو بتدمير كامل لبعض المواقع، هذا ناهيك عن تعرضها للسرقة نتيجة وقوعها داخل تلك الأراضي.

وهذا لا يعني أنه لا يمكن إيجاد حلول لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، ولكن أولاً لا بد من التعرف على الدوافع التي تسببت في هذه الظاهرة والوقوف عليها وتحليلها، ثم إيجاد الحلول الناجعة لذلك وفق خطة مدروسة وعلمية على كافة المستويات الإدارية وتوعية المجتمع المحلي والتقليل من دور القبيلة بملكيتها للأراضي التي تضم معالم أثرية عن طريق تعويضهم بما يتناسب متطلباتهم وخاصةً السكنية؛ حيث أظهرت الدراسة الميدانية أنه توجد مخططات بيع أراضي وبناء مخالف في حرم المناطق الأثرية، (صورة ٢) منها ٩٤.٣% ناجم عن السكان المحليين^(١) بسبب تأثير ملكية القبيلة للأراضي كما سيتضح ذلك لاحقاً. ومن خلال كل ما سبق خلصت الدراسة إلى مجموعة من الدوافع وراء ظاهرة الزحف العمراني على المناطق الأثرية: كل تلك المشاكل وغيرها التي حدثت بقصد أو من غير قصد لا بد وأن خلفها دوافع وأسباب ساهمت في تفاقمها، في إقليم الجبل الأخضر كانت مشكلة تضرر المناطق الأثرية بسبب الزحف العمراني ظاهرة للعيان؛ تضافرت عدة عوامل في تفاقمها (طاردة وجاذبة)، تصدرت العوامل الطاردة أسباب الزحف العمراني خارج المخططات وبتجاه الآثار، وهي كما يلي:

أولاً: اتجاهات النمو العمراني بمنطقة الدراسة:

يعد التوسع العمراني خارج المخططات وغيره من المشكلات الحضرية التي تعاني منها المدن القائمة تختلف باختلاف حجم المدينة وموضعها ووظيفتها والمخططات التي نفذت لتنميتها وحددت شكل النمو فيها، وللمناطق الأثرية وموقعها تأثير في نمو المدن لارتباطها بتشريعات قانونية تحميها وتحافظ عليها، ولقد اتخذت المدن في إقليم الجبل الأخضر شكلين من حيث اتجاه نموها؛ هما:-

أ.مدن حرة التوسع: ويقصد بها هنا؛ المدن التي تتميز بإمكانية النمو العمراني والتوسع في اتجاهات مختلفة دون أي معوقات نتيجة توفر أراضي فضاء الملائمة لتوسيعها وتنوع الاستخدامات فيها، وهذا الحال ينطبق على معظم المدن والعواصم الكبيرة، وكما لهذا العامل إيجابيات، نجم عنه أيضاً سلبيات، تكمن في الامتداد المتباعد بين أطرافها وخاصةً المدن الشريطية على امتداد الطريق الرئيسي أو مدن التجمعات السكنية الصغيرة المتناثرة، بحيث يصعب معها توفير الخدمات العامة لجميع سكان المدينة بشكل عادل ومتوازن، إضافةً إلى الاختناقات المرورية والمشكلات البيئية، في إقليم الجبل الأخضر يمكن أن تنطبق حالة النمو الحر على التجمعات العمرانية في النطاقين الأوسط والنطاق الجنوبي للإقليم؛ حيث تقل العوائق التضاريسية التي تحد من نموها، غير أن التجمعات في النطاق الأوسط ساعدت ظروفها الطبيعية وشبكة الطرق على التوسع في معظم الاتجاهات، في حين النطاق الجنوبي بسبب طبيعة المناخ شبه الجاف إضافةً إلى بعدها عن الطريق الرئيسي وعن الموانئ البحرية والجوية وغيرها لا زلت محدودة التوسع ويسودها الطابع الريفي وتعاني من مشكلة الهجرة المغادرة للمدن في النطاقين الشمالي والأوسط التي تمتاز بكبر حجمها والخدمات التي تقدمها، ومعظمها شهدت قيام حضارات عريقة ساهمت في تمدد ووصول عمرانها إلى وضعه الحالي بسبب توفر ظروف العيش منذ القدم.

مدينة شحات التي يزداد نمو سكانها بشكل مضطرد والذي بالتأكيد أنعكس على نموها العمراني من حيث الشكل والاتجاه الذي اتخذته؛ تعد مثال حي وواضح لموقع المدينة الحالي تشير الخرائط والدراسات أنها كان مركز المدينة الإغريقية الرئيسية يحيط بها ظهير ريفي يخدمها يحوي حصون وقلاع، والمدينة الحالية شيدت فوق هذا الركام من التراث الأثري والذي يحيط بها من جميع الجهات وأضحى مشكلة تحد من توسع المدينة، إضافةً إلى العوائق الطبيعية، أو بشكل آخر موضع المدينة الحالية افتقد إلى دراسات دقيقة وعميقة في اختيار موضعها الحالي الذي أحدث مشاكل وتشوهات عمرانية في مظهرها من جهة؛ وتأثر المعالم الأثرية بشكل كبير بتلك المشاكل العمرانية من جهة أخرى (شكل ٣)، إذ أن

السكان لم يعد ينظرون إليه كمعوق مقارنة باحتياجاتهم السكنية التي عجزت أو تقاعست الدولة في توفيره لهم، فأصبحت المناطق العشوائية والبناء المخالف الصفة الغالبة والتي طالت المواقع الأثرية وأيضاً داخل المخططات الحضرية في السنوات الأخيرة بشكل ملفت للنظر ويطرح عديد التساؤلات والاستفسارات.

كذلك الحال ينطبق على مدينة البيضاء بسبب موقعها وعدم وجود أي عوائق بحيث يحد من توسعها، باستثناء الوديان والانحدارات في الشمال، مما ساهم في توسع حجمها، وقد نالت المنطقة الأثرية "بلغرى" نصيبها من هذا الزحف العمراني (شكل ٤).

أ. مدن محدودة التوسع: لقد نشأت قديماً بعض المدن في مواضع لا تصلح لإقامة المدن في وقتنا الحاضر، الشيء الذي أدى إلى وجود محددات طبيعية تعيق عملية التنمية وتحول دون إمكانية التوسع العمراني في الوقت الحالي بما يتناسب مع الزيادة السكانية في تلك المدن، وفي هذه الحالة يكون البحث عن بدائل للنمو العمراني في هذه المدن محدوداً. وبمجرد ظهور بوادر في تأخير تلبية احتياجات السكان أو العجز عن تنفيذ مخططات تنموية بسبب ما تواكب النمو السكاني، تطفو على السطح مشاكل عديدة ولعل أبرزها البناء العشوائي خارج مخططات المدن وبالتأكيد في معظمه سيكون في هوامش النطاق الحضري أو في الفضاءات لتلك المدن لكي يكون قريب من معظم الخدمات حتى ولو كان ذلك على حساب الموارد البيئية والاقتصادية، فهنا تغلب المادة والمصلحة الشخصية على الثقافة والوعي بأهميتها بشكل عام، كما هو الحال في مدن الإقليم الواقعة على الساحل حيث المؤثرات الطبيعية، مثال المدن التاريخية ظلمية وسوسة ودرنة الواقعة بين منطقة جبلية في جنوبها والبحر من ناحية الشمال، وهذا مثال للتوسع الشريطي على طول الساحل، فالمناطق الجبلية الوعرة ساهمت في تحديد المظهر الخارجي للمدينة (شكل ٥، ٦).

ثانياً: محاور جذب العمران نحو المناطق الأثرية:

الطرق والخدمات وقلة المخططات السكنية وسوء التخطيط وارتفاع أسعار الأراضي والإيجارات داخل المدن وغيرها:

١- دور الطرق والخدمات في استقطاب العمران:

تُعد من أهم دوافع جاذبة للعمران خارج المخططات ونحو المواقع الأثرية، من المعروف أن كفاءة الخدمات والبنية التحتية التي تخدم السكان دائماً ما تسعى إليه الدول فهي دليل على مدى درجة التقدم؛ غير أنه في المناطق الطبيعية والسياحية بشكل عام

والأثرية على وجه الخصوص، أظهرت الدراسة عكس ذلك فإن وجودها وتقدمها؛ كثيراً ما تكون نقمة على تلك المناطق فهي بمثابة مغناطيس للعمران، وخاصةً الطرق والمسارات، فإذا كانت المخططات الهيكلية والضوابط التشريعية تهدف إلى التحكم في النمو العمراني للمدن، فإن شرايين الطرق هي التي تتحكم في حركة المدينة ونموها أكثر من غيرها من عناصر التخطيط^(٣)، ولقد نتج عن سهولة الوصول للمناطق الأثرية الزحف نحوها والتعدي عليها بنسبة ٧٠%، (شكل ٢) مما تسهم في تعدد الطرق بشكل عشوائي غير مدروس في انتشار المساكن خارج المخططات في الأراضي المحيطة بما فيها الأثرية فلقد تبين من الدراسة أن ٩٣.٢% أن المساكن المنتشرة بجوار الآثار والعبث الذي يطولها ناتج عن فتح الطرق والمسارات بالقرب منها بنسبة ٩٣.٢%^(٤)، وهنا كان لزامنا من الدراسة أن تشير إلى عدم وجود ضوابط على الشركات الخاصة العاملة في مجال البنية التحتية أو ما يعرف بالمقاولين في مجالات الكهرباء والمياه والطرق وغيرها أن عدم الرقابة عليها وعدم وجود ضوابط تحدد عملها وتلزمها باتباع القوانين التي تردعها عن الخوض في مشاريع عمرانية تتعارض مع القوانين المعمول بها؛ ساهمت بشكل كبير في تفاقم مشكلة المناطق العشوائية خارج المخططات بشكل عام والمناطق الأثرية على وجه الخصوص.

٤ وباستخدام التحليل الإحصائي "فاي" (جدول ١) لمعرفة مدى تأثير هذا العامل برهنة نتائجه على مدى قوة ارتباطه بالظاهرة، وعلى وجود فروق دالة إحصائياً بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى تأثير فتح الطرق والمسارات في المناطق الأثرية وأثرها على الزحف العمراني نحوها؛ حيث أظهرت النتائج عن وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية دالة إحصائياً؛ حيث كلما زاد فتح الطرق والمسارات في المناطق الأثرية كلما زاد الزحف العمراني باتجاهها، والشكل التالي (شكل ٧) يوضح العلاقة بين مدى فتح الطرق والمسارات والزحف العمراني نحو هذه المناطق الأثرية:

(٣) عبدالمنعم أحمد السعيد، التأثيرات السلبية لتغير الضوابط والتشريعات العمرانية على الحركة المرورية في المدن العربية، بحث مقدم إلى الندوة العلمية عن "أنماط التخطيط العمراني وعلاقته بالمخالفات المرورية"، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، الموافق ١١-١٣ / ٩ / ٢٠٠٦م، ص ٢.

(٤) التحليل الإحصائي للدراسة الميدانية، ٢٠١٦م .

جدول (١) مدى تأثير فتح الطرق والمسارات في المناطق الأثرية على زحف العمران نحوها

العبارة ٣٣	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	القيمة المحسوبة لـ كا ^٢	معامل الارتباط الأصيل (فاي)	قوة واتجاه العلاقة
فتح الطرق والمسارات قرب المواقع الأثرية	١.٥٠	٠.٨٦	٣	١٩٨.٠٠	٠.٧٢	علاقة قوية + ارتباط دال

المصدر: التحليل الإحصائي للدراسة الميدانية، ٢٠١٦م.

هذا ناهيك عن التأثير السلبي لكفاءة بقية خدمات البنى التحتية كالكهرباء والماء أو الصرف الصحي وغيرها التي تجذب العمران أكثر ما تخدم السياحة، وبالتالي تساهم في استقطاب وتوطن العمران في المناطق الأثرية؛ حيث كانت عالية بنسبة تصل إلى ٥٠%^(١)، وهي نسبة جيدة وعلى الأقل تجذب ذوي الدخل المحدود ومع مرور الوقت يسعى سكان تلك المناطق إلى تحسين بطرق مشروعة أو غير مشروعة.

كما أظهرت الدراسة أن ٧٥%^(١) من الخدمات الأساسية التي يحتاجها السكان بشكل يومي؛ تتواجد قرب المناطق الأثرية بشكل كبير جداً (شكل ٦)، كما نوهنا سابقاً في عديد المناطق الأثرية، على سبيل المثال في مدينة شحات الأثرية؛ تتركز العديد من الخدمات الرئيسية على تخوم المنطقة الأثرية إدارية وصحية وتعليمية وأمنية وترفيهية وغيرها إضافة إلى كثافة المرور بسبب تعدد الطرقات التي تقود إلى المنطقة الأثرية؛ حيث ساهمت في الزحف العمراني على المنطقة الأثرية بنسبة ٧٩%^(٢) (شكل ٨).

ومن خلال التحليل الإحصائي "فاي" (جدول ٢) تبين وجود فروق دالة إحصائية بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى تأثير قرب الخدمات المختلفة من المناطق الأثرية وأثرها على الزحف العمراني باتجاه المناطق؛ حيث أظهرت النتائج عن وجود علاقة ارتباطية

(٥) التحليل الإحصائي للدراسة الميدانية، ٢٠١٦م.

(٦) التحليل الإحصائي للدراسة الميدانية، ٢٠١٦م.

موجبة متوسطة دالة إحصائياً؛ حيث كلما كانت هذه الخدمات قريبة ومتنوعة ومختلفة من هذه المناطق كلما زاد الزحف نحو المناطق الأثرية، والشكل التالي (شكل ٩) يوضح العلاقة بين مدي قرب الخدمات المختلفة والزحف العمراني نحو هذه المناطق الأثرية:

جدول (٢) مدى تأثير الخدمات في المناطق الأثرية على زحف العمراني نحوها

العلاقة قوة واتجاه	معامل الارتباط الاصيل (فاي)	القيمة المحسوبة لـ ٢٤	درجة الحرية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة ٣١
علاقة متوسطة +	٠.٥٠	٦٠.٠٨	١	٠.٤٠	١.٧٨	قرب الخدمات المختلفة من المواقع الأثرية
ارتباط دال						

المصدر: التحليل الإحصائي للدراسة الميدانية، ٢٠١٦م.

وتبين من الدراسة أن نقلها أو تقليصها وجودها من هذه المناطق أو قربها سوف يساهم في منع الزحف العمراني نحوها بنسبة ٨٠% (شكل ١٠) تصدرت الطرق أهم هذه الخدمات التي تسبب في ضغط على المواقع الأثرية بـ ٧٥%، تليها المرافق الإدارية ١٥%، ثم التجارية بـ ١٠%، الترفيهية ٥% (شكل ١١).

ومن خلال التحليل الإحصائي (جدول ٢) الذي توضح نتائجه على وجود فروق دالة إحصائياً بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى تأثير الخدمات التي تسهم في تخفيف الضغط على المناطق الأثرية وأثره نحو الزحف العمراني باتجاه هذه المناطق؛ حيث أظهرت النتائج عن وجود علاقة ارتباطية موجبة متوسطة دالة إحصائياً؛ حيث كلما زادت الطرق والخدمات الإدارية والتجارية والترفيهية زاد الزحف نحو المناطق الأثرية والشكل التالي (شكل ١٢) يوضح العلاقة بين مدي تأثير هذه الخدمات والزحف العمراني نحو هذه المناطق الأثرية:

جدول (٢) مدى تأثير الخدمات في المناطق الأثرية على زحف العمراني نحوها

العلاقة قوة واتجاه	معامل الارتباط الاصيل (فاي)	القيمة المحسوبة لـ ٢٤	درجة الحرية	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة ٣٤
علاقة متوسطة +	٠.٦٥	١٣٥.٢٠	١	٠.٢٥	١.٩٣	الخدمات التي تسهم في تخفيف الضغط على المواقع الأثرية
ارتباط دال						

المصدر: التحليل الإحصائي للدراسة الميدانية، ٢٠١٦م.

٢- **القبيلة وملكيته للأرض:** ساهمت سيادة القبيلة وهيمنتها على كل أراضي الإقليم وتفتيتها وتوزيعها فيما بينها وبين عائلتها وأفرادها نتيجة التقسيم الأزلي^(٧)؛ حيث تسيطر على معظم أراضي الإقليم أكثر من ٢٥ قبيلة تدرج تحت كل منها بطون وعشائر^(٨)؛ أدت إلى عدم قدرة الدولة على حمايتها وامتلاكها واستثمارها؛ مما ساهم في تعثر عمل كثير من المشاريع التنموية بسبب طبيعة التركيبة الاجتماعية وملكية القبيلة المطلقة للأرض، وهي تُعد من بين أهم الصعوبات الاقتصادية التي تواجه الحكومة لكونها تتطلب صرف مبالغ كبيرة لاستملاك الأراضي التي تعود إلى الملكية الخاصة مما ترتب على ذلك مشاكل كثيرة ساهمت في تغير النسيج العمراني وزيادة مساحة المناطق العشوائية والمخالفة بحجة المسكن. وبالتالي كانت من أهم الدوافع القوية جداً بنسبة ٧٧.٢% التي ساهمت في جذب العمران للمناطق الأثرية وتوطينه فيها^(٩).

٩ وباستخدام معامل الارتباط "فاي" (جدول ٣) اتضح وجود فروق دالة إحصائياً بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول مدى تأثير زيادة ملكية الأرض وأثره في الزحف العمراني على المناطق الأثرية؛ حيث أظهرت النتائج عن وجود علاقة ارتباطية موجبة متوسطة دالة إحصائياً؛ حيث كلما زادت ملكية الأرض زاد الزحف نحو المناطق الأثرية، والشكل التالي (شكل ١٣) يوضح العلاقة بين مدى تأثير الملكية والزحف العمراني نحو هذه المناطق الأثرية:

جدول (٣) مدى تأثير ملكية الأرض في المناطق الأثرية على زحف العمران نحوها

العبارة ٤٠	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	القيمة المحسوبة لـ كا ^٢	معامل الارتباط الأصيل (فاي)	قوة واتجاه العلاقة
دور ملكية الأرض والقبيلة في التعدي على المناطق الأثرية	٢.٩٠	٠.٣٠	١	١١٥.٢٠	٠.٦٢	علاقة متوسطة+ ارتباط دال

المصدر: التحليل الإحصائي للدراسة الميدانية، ٢٠١٦م.

(٧) Douglas Johnson, Jabal – AL Akhder, Cyrenaica, An Historical Geography of Settlement and Livelihood, University of Chicago, 1973, Pp32-33

(٨) الكونيل هنريكوردي أوغسطيني، سكان برقة، (ترجمة) إبراهيم المهدي، ط١، منشورات جامعة قاريونس: بنغازي، ١٩٩٨م، ص ص ٦١-٦٢.

(٩) التحليل الإحصائي للدراسة الميدانية، ٢٠١٦م.

٣- **انخفاض سعر الأراضي خارج المخططات:** تعد الدوافع الطاردة للعمران خارج المدن من؛ حيث قلة المخططات وارتفاع أسعارها من أهم الأسباب التي جعلت العمران المخالف والبناء العشوائي يزحف على المناطق الأثرية، وشيئاً فشيئاً زاد حجم المعروض من الأراضي خارج المخططات وانخفاض سعرها مما ساهم في توسع مساحتها في كل الاتجاهات بما فيها المناطق الأثرية يرتبط سعر الأراضي خارج المخططات بمدى قربها من المدينة والخدمات الرئيسية بسبب الملكية المطلقة للأرض وخضوعها للإغراءات المادية؛ حيث تراوح سعرها ما بين (١٥ - ٤٠ دل) للـ ٤٠٠ متر. حسب موقعها والوظيفة الذي سوف تقدمها تجارية أو ترفيهية أو سكنية يتحكم في ذلك؛ المسافة بينها وبين أقرب مدينة.

تميز هذا الدافع بظهور أنماط أخرى للعشوائيات غير السكن، وهذه الفئة تخرج عن القاعدة المعروفة أن الطبقات الفقيرة هي كثيراً ما عرف عنها أنها مرتبطة بالمناطق العشوائية وهم يمثلون أكثر فئة غير انه في منطقة الدراسة الطبقات الميسورة الحال ارتكبت أيضاً كثير من المخالفات خارج المخططات وبسبب مستواها المعيشي وقدرتها الشرائية استطاعت إغراء أصحاب الأراضي خارج المخططات واشترتها إما كسكن رئيسي أو كمسكن ثاني للاستخدام الترفيهي ومتنفس في العطلات أو تفتيتها وبيعها كمخططات سكنية؛ أي أن البناء العشوائي في إقليم الجبل الأخضر مثلته الطبقتين الفقيرة والغنية على حدٍ سواء كل منهما اثر وتأثر بالأخر، وفي المقابل هما الاثنان (الأغنياء والفقراء) تأثرا بسواء الإدارة التخطيطية وقلة المخططات السكنية؛ واستغلا ذلك لمصلحتهما بحجة توفير مسكن؛ مما نجم عن ظهور نمطين أو غرضين من البناء العشوائي في إقليم الجبل الأخضر، هما:

السكن العشوائي:- وينقسم إلى نوعين:

- **السكن الرئيسي:** الغرض منه هو توفير سكن للمحتاجين والذين لم يستطيعوا الحصول عليه داخل المخطط، فاضطروا للحصول عليه بطرق مخالفة.
- **السكن الثاني:** وهو كما نوهنا سابقاً للأغراض الترفيهية.
- **البناء العشوائي التجاري:-** وهو نمط يكاد يكون مختلف أو مغاير للعشوائيات لما هو معتاد من أجل السكن، فقد ظهر الطابع التجاري في العديد من تلك العشوائيات داخل

المخطط وخارجه الغرض منه إما للإيجار اليومي أو الشهري أو كمصانع أو ورش وغير ذلك. وهذا النمط ظهر بشكل مفاجئ وانتشر في عديد المناطق دون استثناء.

٤- أثر التخطيط على المناطق الأثرية: وهي تنقسم إلى عدة محاور:

أ. أسباب تنظيمية: تتعدد الأسباب التي أدت إلى تفشي ظاهرة الزحف العمراني على المناطق الأثرية وتفاقمها بحيث وصلت إلى واقع مريع وحاله يرثى لها لا يمكن بأي حال من الأحوال تصوره شاركت فيها الدولة بسياستها غير الواضحة في استفعالها بشكل كبير وكانت أهمها:

- إن انعدام التخطيط وافتقار المدن إلى المخططات الهيكلية التي تأخذ بعين الاعتبار امتداد ونمو التجمعات العمرانية يؤدي إلى وجود نمط من النمو الحضري كالتوسع الأفقي العشوائي وغيره، وهنا تكمن الخطورة؛ حيث أن التوسع في كثير من الأحيان يكون على حساب الأراضي الفضاء والغابات والزراعية والموارد السياحية وغيرها، وهذه المشكلة تعاني منها معظم المدن في إقليم الجبل الأخضر وهي مشكلة الزحف على استعمالات الأرض المخصصة ضمن التصاميم الأساس للمدن، وعدم الالتزام بهذه الاستعمالات أدى إلى كبر حجم المدن وتوسعها في كل الاتجاهات مما ساهم في خلق فوضى وعدم التوازن بين المدن خدماتها، والمشاكل التي تحدث نتيجة لذلك تعود لعدم الربط والتنسيق بين عنصرين أساسيين هما النمو السكاني وحاجتهم المستقبلية من الأراضي والخدمات وفي مقدمتها السكنية مستقبلاً.
- **سواء التخطيط العمراني:** في ليبيا يعاني التخطيط بشكل عام من ضعف دقة البيانات وعدم استكمال المخططات والرقابة على المشاريع التنموية وتخطيطها، فكثيراً ما تتوقف أو يعاد النظر فيها بعد أن تكون قد قطعت شوطاً كبيراً وصرفت عليها أموال ضخمة. وهذا كله نتيجة عدم وجود سياسة واستراتيجيات تنظيمية قوية توجه عمليات التخطيط والتنظيم وتضبط عمليات التوسع العمراني في المدن؛ بالإضافة إلى أن المساحات المحددة للسكن سابقاً لم تكن ناتجة عن دراسات تختص بالحاجة الفعلية لنوعية السكن المطلوب، كما أنها كانت تفتقر إلى النظرة المستقبلية للموارد التي تحيط بالمخططات ومدى تأثيرها عليه في المستقبل وخاصة الآثار، كما حدث في كل من شحات؛ حيث المساكن الأولى كانت مجاورة لأسوار المدينة القديمة فأصبحت هذه المساكن بمثابة مركز المدينة فانتشر واستقطبت الخدمات حولها وانتشر المساكن منها في جميع الاتجاهات وساهمت بشكل في زحف العمران على المناطق الأثرية. لنفترض لو أن تلك

المساكن قد شيّدت على بعد ٢٠ كيلومتر وأكثر من المنطقة الأثرية ماذا كانت سيكون حالها في ظل وجود تخطيط وتنمية عمرانية وسياحية رشيدة. فكل الشواهد والدراسات الأثرية والتاريخية تشير إلى أن مدينة شحات الأثرية الحالية مشيدة فوق تجمع المدينة الإغريقية القديمة وكانت تضم مرافق دينية وخدمات صناعية وتجارية وزراعية من حولها تمتد تقريباً إلى الساحل. غير أن سواء التخطيط وعجزه أحياناً نتيجة اعتبارات قبلية وملكية الأرض كلها عوامل ساهمت في عجزهم على كبح جماح هذه الخروقات العمرانية على المواقع الأثرية.

ب. قلة وتأخر تطبيق المخططات السكنية: مما تسبب ما يعرف بالعجز السكني ويقصد به عدم وجود تكافؤ بين النمو السكاني الناتج عن الزيادة الطبيعية والهجرة الوافدة إلى الإقليم وبين المنتج من الوحدات السكنية^(١٠)، وبمعنى آخر بسيط؛ اتساع فجوة الحاجة السكنية نتيجة عدم مواكبة النمو السكان.

يُعد هذا العامل من أبرز الدوافع التي تسببت في مشكلة الزحف العمراني على المناطق الأثرية وفي ظهور مناطق عشوائية أحاطت بالمدن والأراضي الزراعية والأثرية نتيجة عدم مواكبة النمو المُتسارع في حجوم المدن والقرى وعدم وجود مخططات هيكلية تستوعب هذا النمو نتيجة النمو السكاني مما أدى إلى ارتفاع معدل الكثافة السكانية وبالتالي إلى امتداد النسيج العمراني الحضري بشكل عشوائي على حساب الأراضي المجاورة للتجمع الحضري، ومن خلال الدراسة تبين أن ٩٠%^(١١) من الزحف العمراني خارج المخططات وعلى المناطق الأثرية ترجع بشكل كبير جداً إلى نقص المخططات السكنية، ويكون الامتداد أو الزحف العمراني إما بشكل منتظم وفق خطط تنمو عليها المدن وتوزع وتمارس نشاطاتها عن طريق توزيع استعمالات الأرض فيها بشكل مدروس، أو بشكل غير منتظم يتمثل في البناءات والأحياء الفوضوية غير قانونية وهي ظاهرة عمرانية تعاني منها اغلب بلدان العالم التي تواجه مدنها ارتفاع في معدلات نموها الديموغرافي مما يتسبب في تزايد الطلب على السكن بها، والنزوح الريفي نحو هذه المدن أيضاً بسبب انعدام وجود سياسة تنموية متوازنة بين مختلف الأقاليم

(١٠) غادة محمد ربحان، عمليات الارتقاء بالمناطق العشوائية في فاعلية تنفيذ المخططات، ط١، المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٨م، ص ٣٥.

(١١) التحليل الإحصائي للدراسة الميدانية، ٢٠١٦م.

والتركيز على المدن الكبرى والمتوسطة في مجال التنمية العمرانية بصفة خاصة والتنمية الاقتصادية بصفة عامة والإخفاق في سياسة تهيئة واضحة في الأرياف والمناطق النائية^(١).

وبمجرد إلقاء نظرة على الوضع السكني في إقليم الجبل الأخضر سيظهر الفارق من خلال مقارنة معدلات الطلب والحاجة للسكن التي يمثلها عدد الأسر مع معدلات الوحدات السكنية المعروضة والمتاحة خلال فترة التعدادات العامة للسكان ما بين (١٩٧٣-٢٠٠٦م) للأقاليم الإدارية الفرعية، (جدول ٤) والتي تبين الفجوة السكنية والطلب والعرض، وهي كالتالي:

جدول (٤) مقدار العجز السكني في إقليم الجبل الأخضر خلال الفترة ما بين ١٩٦٤ - ٢٠٠٦م.

الوحدات السكنية السنوات	المبني المتوفرة	احتياجات سكنية (نسمة)	العجز	مستوى العجز
١٩٥٣	٧,٤٦٩	٢١,٧٦٢	- ١٤,٢٩٣	- ٤,٧٦٥
١٩٦٤	١١,٤١٠	٢٧,٥٠٥	- ١٦,٠٩٥	- ٦,٣٦٥
١٩٧٣	٢٦,٦٨٥	٣٢,٨٣٥	- ٦,١٥٠	- ٢,٠٥٠
١٩٨٤	٣٥,٤١٨	٤٣,٩٧٨	- ١١,٧٤١	٣,٩١٣ -
١٩٩٥	٣٧,٨٤٨	٥٥,٧٢٤	- ١٧,٨٧٦	٥,٩٥٩ -
٢٠٠٦	٥٠,١٥٢	٧٣,٨١٠	- ٢٣,٦٥٨	- ٧,٨٨٦

المصدر: ١- مؤسسة الإسكان والمرافق - ليبيا، فرع منطقة الجبل الأخضر، معدلات الاحتياج السكني، تقرير غير منشور، ٢٠٠٦م.

٢- الهيئة العامة للتوثيق والمعلومات - ليبيا، النتائج الأولية لتعداد المساكن والمنشآت، للسنوات ١٩٦٤، ١٩٧٣، ١٩٨٤، ١٩٩٥، ٢٠٠٦م.

٣- الهيئة العامة للتوثيق والمعلومات - ليبيا، نتائج التعداد العام للسكان، بلديات الجبل الأخضر المرج، البيضاء، درنة، للسنوات ١٩٦٤، ١٩٧٣، ١٩٨٤، ١٩٩٥، ٢٠٠٦م.

٤- أمراجع محمد على إبراهيم، العمران غير المخطط وأثره على التخطيط الحضري والإقليمي في إقليم الجبل الأخضر: دراسة تحليلية باستخدام النظم المعلومات الجغرافية، رسالة دكتوراة، قسم الجغرافيا، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠١٤م، ص ١٦٠.

- (١٩٥٤-١٩٦٤م) صاحبة اكتشاف البترول، سعت الدولة إلى تحسين وضع السكان؛ حيث شرعت في تنفيذ مشاريع تنموية، بلغ العجز السكني في هذه الفترة قرابة ٦٣٦٥ مسكن.

(٢) شهباء احمد علي التميمي، دور الزحف العمراني على استعمالات الأرض الزراعية المحيطة بمدينة بغداد، مجلة الهندسة والتنمية - المجلد ١٨ - ٦ع، ٢٠١٤م، ص ٢٢.

- (١٩٧٣-١٩٨٤م) صاحبة مخططات الجيل الأول والتي هدفت بشكل أساسي إلى توفير مخططات سكنية؛ حيث رفع سقف مخصصات قطاع التنمية الإسكانية، مما ساهم في انخفاض معدل العجز السكني بشكل واضح، تراوح ما بين ٢٠٥٠ - ٣٩١٣ مسكن.
- (١٩٨٤-٢٠١٠م) صاحبة مرحلتين من المخططات التنموية (الجيل الثاني والجيل الثالث)، تعد هذه أكثر فترة اختلف فيها توازن بين العرض والطلب وحدثت مشكلات عمرانية وأزمات سكنية واضحة في معظم التجمعات العمرانية أثرت على نسيجها العمراني وعلى موارد الإقليم السياحية والزراعية، حظيت المناطق الأثرية بجزء كبير من تلك المشاكل؛ حيث ارتفع معدل النمو السنوي في الطلب على المسكن من ٣% إلى ١٨.٥%؛ مما تسبب في حدوث مخالفات داخل المخططات الهيكلية وظهور تجمعات عمرانية عشوائية مجاورة لها مع مرور الوقت اتسعت مساحتها حتى وصل الأمر إلى قلب المناطق والمواقع الأثرية والتعدي عليها في ظل تفاقم المشكلة السكنية^(١٢).

● **ارتفاع النمو السكاني:** بمجرد إلقاء نظرة على معدلات النمو السكاني للتجمعات العمرانية في إقليم الجبل الأخضر التي سبق وان تطرقت إليها الدراسة، يلاحظ أنها في ارتفاع مستمر، تراوحت ما بين ٢.٣ - ٤.١%. ففي خلال قرابة خمس قرون (١٩٥٤-٢٠٠٦م) وتضاعف عدد السكان أكثر من أربع مرات ونصف من ١٠٢.٦٣٨ ألف نسمة^(١٣) إلى ٣٦٥.٢٦٥ ألف نسمة^(١٤)، بلغت نسبة الزيادة ٢٦٩.٦٧% خلال ٥٢ سنة، ولقد زادت عدد الأسر بسبب الزيادة الطبيعية وغير الطبيعية يصل إلى قرابة ٥٠.٠٠٠ ألف أسرة تقريباً خلال ٥٢ سنة، وكانت الفترة من منتصف السبعينات وحتى نهاية الثمانينات من القرن العشرين هي الفترة التي شهدت الانطلاقة والنشوة الحقيقية نحو التصاعد؛ حيث صاحبت شروع الدولة في تنفيذ مخططات تنموية بشكل جدي (الجيل الأول والجيل الثاني) والتي ركزت فيها على تنفيذ مخططات سكنية للمجتمعات الحضرية والريفية ساهمت في ارتفاع معدلاتها السكانية، وإن تفاوتت معدلاتها ما بين المراكز العمرانية لأسباب تاريخية وإدارية إضافة إلى الموقع الجغرافي ومعطياته الطبيعية الذي يُعد أبرز عامل جغرافي أثر في توزيع السكان في الإقليم منذ القدم ما أدى إلى مشكلة الزحف العمراني على المناطق الأثرية وتفاقمها. وكانت معدلات النمو السكاني بين مراكز النمو على النحو التالي:

(١٢) عبدالله محمد شامية، ومحمد سالم كعبة، النمو السكاني وأثره على سوق الوحدات السكنية في الاقتصاد

الليبي، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد ٧، العدد الأول والثاني، ١٩٩٦م، ص ٥٤.

(١٣) الهيئة العامة للتوثيق والمعلومات - ليبيا، النتائج النهائية للتعداد السكان، ١٩٥٤م، ص ١٨.

(١٤) الهيئة العامة للتوثيق والمعلومات - ليبيا، النتائج النهائية للتعداد السكان، ٢٠٠٦م، ص ١-٨.

أولاً: مراكز عمرانية مرتفعة النمو السكاني (أكثر من ٤%) : بسبب ارتفاع معدلاتها الطبيعية والهجرة الوافدة إليها في ظل قلة المخططات السكنية وعدم مواكبة النمو وتوفير لهم مساكن بالطرق القانونية، تسبب في الزحف العمراني على مواردها الطبيعية وخاصةً الأثرية، تتوسط هذه المدن الإقليم على المصطبة الثانية؛ حيث المناخ المعتدل والطبيعة الخلابة أهمها البيضاء وشحات والقبلة.

ثانياً: مراكز عمرانية متوسطة النمو السكاني (٢ - ٤%) : وهي السمة الغالبة على معظم التجمعات العمرانية في الإقليم معظمها تاريخية وأثرية، تتوزع ما بين الساحل والمصطبة الثانية والغرب والشرق مثل ظلميثة، المرج، البيضاء، مسه، سوسة، الفاندية، لأبرق، القيقب، عين مارة ومرتوبة.

ثالثاً: مراكز عمرانية منخفضة النمو السكاني (أقل من ٢%) : تمثلها عمر المختار، قندولة، مراوة، تاكنس وجرديس^(١٥).

• **الهجرة من الريف إلى المدن:** تعد هي أيضاً عاملاً مهماً في زيادة الطلب على الأراضي داخل المدن وبالتالي ارتفاع أسعارها، أو خارج المخططات باتجاه المناطق الأثرية والموارد السياحية وأيضاً الأراضي الزراعية بعد تفتيتها؛ أما بسبب تدني مستوى المعيشة وارتفاع الكلفة الزراعية؛ مما قد يدفع الكثير من المزارعين إما بيعها لإيجاد الأفضل أو تقسيمها وتوزيعها بين الأبناء وتكثر المساكن ويكثر معها العرض من الأراضي، وبالتالي قد يُقدم بعض المهاجرين الوافدين على دفع مبالغ ضخمة لأصحاب الأراضي أو المسكن، وفي المقابل يقوم بعض البائعين بالسعي إلى البناء في أرض أخرى إما يملكها عن طريق القبيلة أو إيجاد أرض خارج المخطط الهيكلي بسعر اقل ويشيد عليها مسكنه عوضاً عن الذي كان يملكه في المدينة، أو قد يقوم المهاجرين الوافدين بالشراء بجوار المدينة مباشرةً خارج المخطط، هذا إذا لم يملكها عن طريق القبيلة أو يرثها عن طريق قريب ويبني عليها مسكنه، ولقد بلغت نسبة المهاجرين الوافدين القاطنين خارج المخططات الحضرية قرابة ٤٠%^(١٦) من إجمالي المساكن خارج المخططات في إقليم الجبل الأخضر بما فيها المناطق الأثرية؛ بسبب رغبتهم في القرب من الخدمات وسبل العيش التي يفتقدونها في المناطق الريفية والنائية أو بسبب النزاعات والفوضى نتيجة غياب الأمن عقب ثورة فبراير

(١٥) الهيئة العامة للتوثيق والمعلومات - ليبيا، النتائج النهائية للتعداد السكان، ٢٠٠٦م، ص ٨.

(١٦) أمراجع محمد على إبراهيم، العمران غير المخطط وأثره على التخطيط الحضري والإقليمي في إقليم الجبل الأخضر، مرجع سابق، ص ١٥٣.

٢٠١١م. ولعل العامل الأخير كان له دور كبير جداً في زحف العمران اتجاه المناطق الأثرية في السنوات الخمس الأخير وبشكل يثير الدهشة، في ظل غياب الدولة تماماً وعجزها عن إيقاف تلك الخروقات بشكل مباشر أو تقديم مساعدة للوافدين لعلها تخفف من وطأة معاناتهم وتقلص من حجم المشاكل العمرانية التي تحدث داخل المخططات أو الامتداد خارجها ومنها التي تحدث في المناطق الأثرية.

ج. ارتفاع أسعار الأراضي داخل المدن: يُعد الطلب على الأراضي في المدن بقرب الخدمات مطلب لمعظم السكان، ويتأثر سعرها بالعرض ساعدها في ذلك العامل الاقتصادي وخاصةً غزو الاستعمالات التجارية للمناطق السكنية مما أدى إلى زيادة سعر الأراضي وتغيير الاستعمالات، وكلما توفرت مخططات سكنية وتجارية تستحدثها الدولة بمقدور الجميع الحصول عليها وشراءها؛ كلما تجنبت الحكومة المشاكل العمرانية داخل وخارج المخططات وقلة المناطق العشوائية والمخالفات، ولكن في حال كان المعروض من الأراضي محدود يؤدي إلى ارتفاع سعرها؛ حيث تراوح يتراوح سعر الأراضي داخل المخطط في مدينة شحات (٥٠٠ متر) ما بين (١٥٠.٠٠٠ - ٢٠٠.٠٠٠) حسب الموقع والوظيفة التي يقدمها (تجاري أو سكني) أيضاً تتفاوت الأسعار بينها حسب الموقع مُطل على شارع أو أكثر كلها متطلبات تؤثر في قيمة وثمان الأرض، وتساهم في ارتفاع أسعارها خاصة عندما يقل العرض، مما تضطر أصحاب الدخل المحدود غير القادرين على شراءها إلى البحث عن طلبهم خارج المخططات أو قد يضطروا إلى ارتكاب المخالفات داخل المخطط العمراني كالبنايات في الفضاءات الخضراء وغير ذلك، فمن المعروف أن الطبقات الفقيرة أو أصحاب الدخل المنخفض هم في الغالب أكثر عدد ارتبط بالمناطق العشوائية. ومن خلال الدراسة الميدانية تصدر نقص المخططات السكنية دوافع البناء المخالف والزحف العمراني على المناطق الأثرية بنسبة ٧٠% أكثر من غيرها، فكان الطلب أكثر من العرض مما أدى إلى ارتفاع أسعار الأراضي داخل المدن التي جاءت في المرتبة الثانية بنسبة ١٥%، مما أجبر العديد إلى البناء خارج المخططات، تلتها كل من ملكية القبيلة للأراضي وأيضاً المنفعة المادية ٨% و٧% على التوالي اللتان؛ حيث استغللت الخلل في الدافعين الأولين السابقين (قلة المخططات السكنية، ارتفاع أسعار الأراضي داخل المدن) (شكل ١٤).

وباستخدام معامل الارتباط "فاي" (جدول ٥) أتضح وجود فروق دالة إحصائياً بين استجابات أفراد عينة الدراسة حول مدي تأثير أسباب الخروقات والبناء المخالف في المناطق الأثرية وأثرها على الزحف العمراني باتجاه هذه المناطق؛ حيث أظهرت النتائج عن وجود علاقة ارتباطية موجبة قوية دالة إحصائياً؛ حيث كلما زادت هذه الخروقات والبناء المخالف زاد الزحف نحو المناطق الأثرية، والشكل التالي (شكل ١٥) يوضح العلاقة بين هذه المخالفات والزحف العمراني نحو هذه المناطق الأثرية:

جدول (٥) أسباب الزحف العمراني على المناطق الأثرية

العبارة ٢١	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	القيمة المحسوبة لـ ٢١ كـ	معامل الارتباط الأصيل (فاي)	قوة واتجاه العلاقة
الخروقات والبناء المخالف في المناطق الأثرية	١.٥١	٠.٩٠	٣	١٩٧.٢٠	٠.٧٢	علاقة قوية +
ارتباط دال						

المصدر: التحليل الإحصائي للدراسة الميدانية، ٢٠١٦ م.

وهذا لا يعني أن الطبقات أصحاب الدخل المرتفع بعيدين عن كل تلك الخروقات، بالعكس؛ يعتبر هم سبب حدوث جزء كبير من المشكلة والمخالفات والزحف العمراني على المناطق الأثرية، في ظل وجود إدارة سيئة للتخطيط، واستغلالهم لتحكم القبيلة بالأراضي، فهم من يتحكموا في الأسعار داخل وخارج المخططات ويحدث ذلك على شكلين:

◀ إما عن طريق تقديم الإغراءات المادية ودفع الأسعار الضخمة داخل المدن التي تساهم في أن يقوم أصحاب الدخل المحدود إلى ارتكاب المخالفات لعدم قدرتهم على المنافسة داخل المخططات الحضرية.

◀ أو يعمدوا (أصحاب الدخل المرتفع) على شراء أراضي خارج المخططات إما كمتنفس أو تجاري أو تفتيتها والاتجار بها كمخططات سكنية كما نوهنا سابقاً.

الخاتمة

أولاً: النتائج:

- تعددت دوافع وأسباب الزحف العمراني على المناطق الأثرية في إقليم الجبل الأخضر أدت إلى تدمير وتهديد باندثارها، من خلال الدراسة والتحليل خلصت إلى أهم النتائج الآتية:
- ١- اتضح من الدراسة أن قلة المخططات السكنية وتأخر المخططات أدت بشكل كبير إلى الزحف العمراني على المناطق الأثرية بنسبة ٩٠%؛ حيث أظهرت الدراسة أن هناك عجز سكاني واضح، والفوهة بين الطلب والعرض في اتساع مستمر بسبب النمو السكاني المرتفع مما أثرت على المناطق الأثرية. ولقد أكدت نتائج التحليل الإحصائي على قوة العلاقة الارتباطية، كلما قلت المخططات السكنية كلما أدت إلى تفاقم المشكلة.
 - ٢- كشفت الدراسة أن هناك تراتبية في الخروقات التي ساهمت في الزحف العمراني على المناطق الأثرية ترتبت عنها تبعيات، جاءت قلة المخططات السكنية في المرتبة الأولى بنسبة ٧٠%، تلتها في الترتيب ارتفاع أسعار الأراضي في المدن، ثم ملكية القبيلة للأراضي، والمنفعة المادية على التوالي.
 - ٣- أتضح من الدراسة أن هناك ضعف وتخبط في السياسات الحكومية التي انعكست على مخططاتها الحكومية مما ساهمت في الزحف العمراني على الأراضي المحيطة بالمخططات بما فيها المعالم الأثرية، وأيضاً تسببت في بناء مخالف داخل المدن.
 - ٤- أظهرت الدراسة أن ملكية القبيلة للأرض كانت من الأسباب الرئيسية التي ساعدت على تفاقم مشكلة الزحف العمراني على المناطق الأثرية بنسبة ٧٧.٢%، وأكدت نتائج التحليل الإحصائي أن هناك علاقة ارتباطية موجبة؛ حيث أنه كلما هيمنت القبيلة على الأراضي في نطاق المناطق الأثرية كلما أدت إلى زحف العمراني إليها.
 - ٥- أظهرت الدراسة أن معظم الخدمات التي يحتاجها السكان تتوفر قرب المواقع الأثرية بنسبة، مما ساهمت في الزحف العمراني بنسبة ٧٥%.
 - ٦- اتضح من الدراسة أن نقل الخدمات سوف تسهم في تخفيف الضغط والزحف العمراني على المناطق الأثرية، وبينت نتائج التحليل الإحصائي على وجود علاقة ارتباطية موجبة متوسطة، كلما زادت الخدمات قرب المناطق الأثرية كلما استقطبت العمران وتوطينه فيه.

ثانياً: المقترحات والتوصيات:

ولكي تتميز العمليات التخطيطية بالديناميكية المميزة فلا بد من طرح مجموعة استراتيجيات وبدائل تتناسب مع الأوضاع والظروف المتنوعة والمعقدة التي يحتمل أن يواجهها التخطيط للقطاع العمراني والسياحي مثل الأخذ بمبدأ التوازن الإقليمي، لذا فالأمر يتطلب:-

- ١- إيجاد إستراتيجية تتحكم في اتجاهات النمو العمراني بعيداً عن المناطق الأثرية.
- ٢- لابد من تقليل دور القبيلة وملكيته للأراضي، خاصةً التي تضم معالم أثرية.
- ٣- التخفيض قدر الإمكان من حجم الطرق المؤدية للمناطق الأثرية وحصرها في منافذ تستخدم للأغراض السياحية فقط.
- ٤- توفير المخططات مخططات التوجيهية والتنظيمية للمدن والأرياف بعيدة عن المناطق الأثرية تلبي حاجة المواطن وتسد العجز السكني.
- ٥- مواكبة النمو السكاني في المناطق الأثرية على فترات متقاربة لا تكون منوطة بكل البلاد، أي أن تكون متابعة التطورات التي تطرأ عليها باستمرار لتفادي أي متطلبات يحتاجها المواطن خاصة من الناحية السكنية.
- ٦- نقل الخدمات الإدارية والتجارية وغيرها الموجودة والمجاورة للمناطق الأثرية أو التقليل من دورها، بحيث لا يكون هناك سبب يشجعهم على التوطن السكني قرب هذه المناطق.
- ٧- إعادة النظر في القوانين والتشريعات العمرانية المتعلقة بحماية المناطق الأثرية.
- ٨- العمل على إصدار تشريعات وقوانين وقيود تنظيمية وتعديل الموجود؛ تستطيع بموجبها الأجهزة المسؤولة من تحديد اتجاهات النمو الحضري لإيقاف التجاوزات على مناطق الموروث الأثري.
- ٩- العمل على تطوير مراكز أبحاث مهمتها تدعيم الأجهزة الإدارية والفنية بالأبحاث والدراسات وهذا يتطلب إنشاء مصارف معلومات عن استخدامات الأراضي لوضع خارطة طريق للمناطق الحضارية ذات الإرث القديم في ليبيا بشكل عام وفي إقليم الجبل الأخضر وكيفية حمايتها وتنميتها عمرانياً وسياحياً.

- ١٠- إعداد مخطط للتنمية السياحية في ليبيا يتلاءم ومتطلبات المرحلة الجديدة للدولة الليبية الحديثة ويواكب التطورات التي تستجد في القطاع السياحي جنباً إلى جنب مع القطاع العمراني وخاصةً في المناطق الأثرية.
- ١١- وضع آلية جديدة تساعد الأجهزة التخطيطية على تغيير وضعية توزيع السكان جغرافياً للتقليل من مناطق الضغط من خلال عملية زحزحة للمناطق الأقل كثافة وفق وظيفة كل مجتمع حضري.
- ١٢- وضع خطه يتم من خلالها تفعيل دور المجتمع المحلي في المناطق الأثرية على كيفية المحافظة على هذه المناطق وتوعيتهم بأهميتها من الناحية السياحية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، حتى يكونوا هم العنصر الفعال في المحافظة عليه وتنميتها.
- ١٣-

المراجع والمصادر

- ١- أمراجع محمد على إبراهيم، العمران غير المخطط وأثره على التخطيط الحضري والإقليمي في إقليم الجبل الأخضر: دراسة تحليلية باستخدام النظم المعلومات الجغرافية، رسالة دكتوراة، قسم الجغرافيا، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠١٤م.
- ٢- حمد عزوز، مشكلات الإسكان: المناطق المتخلفة لمدينة سكيكة نموذجاً، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع و الديموغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، ٢٠٠٦م.
- ٣- شاکر رزوقي، تغريد حامد، النمو الحضري لضاحية أبو غريب دراسة تحليلية في الخصائص العامة، مجلة المخطط والتنمية، ١٥ع، السنة العاشرة، المعهد العالي للتخطيط الحضري والإقليمي، بغداد، ٢٠٠٦م.
- ٤- شهباء احمد علي التميمي، دور الزحف العمراني على استعمالات الأرض الزراعية المحيطة بمدينة بغداد، مجلة الهندسة والتنمية - المجلد ١٨ - ٦ع، ٢٠١٤م.
- ٥- الصور الفضائية للقمر الصناعي Land Sat بدقة (١٥ * ١٥) خلال الفترة ما بين ١٩٧٦-٢٠١٦م.
- ٦- عبدالحميد عبدالسيد، عالم وخبير آثار- مراقبة آثار شحات، مقابلة شخصية، ٢٠١٤م.
- ٧- عبدالله محمد شامية، ومحمد سالم كعبية، النمو السكني واثره على سوق الوحدات السكنية في الإقتصاد الليبي، مجلة البحوث الاقتصادية، المجلد ٧، العدد الأول والثاني، ١٩٩٦م.
- ٨- عبدالمنعم أحمد السعيد، التأثيرات السلبية لتغير الضوابط والتشريعات العمرانية على الحركة المرورية في المدن العربية، بحث مقدم إلى الندوة العلمية عن "أنماط التخطيط العمراني وعلاقته بالمخالفات المرورية"، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، الموافق ١١-١٣ / ٩ / ٢٠٠٦م.

- ٩- عبدالقادر فضل الله الأخواني، تنمية مقومات الجذب السياحي التاريخية والثقافية في منطقة الجبل الأخضر: دراسة في جغرافية السياحة، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة قارون، ٢٠٠٩م.
- ١٠- غادة محمد ربحان، عمليات الارتقاء بالمناطق العشوائية في فاعلية تنفيذ المخططات، ط١، المكتبة الأكاديمية، ٢٠٠٨م.
- ١١- فتحي محمد مصيلحي، تخطيط المدينة العربية بين الإطار النظري والموقع والمستقبل، مطبعة راوي وشركاؤه، ١٩٩٥م.
- ١٢- الكونيل هنريكوردي أوغسطيني، سكان برقة، (ترجمة) إبراهيم المهدي، ط١، منشورات جامعة قارون، بنغازي، ١٩٩٨م.
- ١٣- محمد مفتاح فضيل، رئيس قسم الآثار، جامعة عمر المختار، البيضاء، مقابلة شخصية، ٢٠١٤م.
- ١٤- مراقبة آثار شحات، مقابلة شخصية مع بعض الخبراء والعاملين، ٢٠١٦م.
- ١٥- مصلحة المساحة، الأطلس الوطني، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، طرابلس، ١٩٧٨م.
- ١٦- مؤسسة الإسكان والمرافق - ليبيا، فرع منطقة الجبل الأخضر، معدلات الاحتياج السكني، تقرير غير منشور، ٢٠٠٦م.
- ١٧- ناصر سعيد عبدالجليل، مراقبة آثار شحات، مقابلة شخصية، ٢٠١٥م.
- ١٨- الهيئة العامة للتوثيق والمعلومات - ليبيا، النتائج الأولية لتعداد المساكن والمنشآت، بلديات الجبل الأخضر المرج، البيضاء، درنة، للسنوات ١٩٦٤، ١٩٧٣، ١٩٨٤، ١٩٩٥، ٢٠٠٦م.
- ١٩- الهيئة العامة للتوثيق والمعلومات - ليبيا، نتائج التعداد العام للسكان، بلديات الجبل الأخضر المرج، البيضاء، درنة، للسنوات ١٩٥٤، ١٩٦٤، ١٩٧٣، ١٩٨٤، ١٩٩٥، ٢٠٠٦م.

- 20- Douglas Johnson, Jabal – AL Akhder, Cyrenaica, An Historical Geography of Settlement and Livelihood, University of Chicago, 1973.

إستمارة الدراسة الميدانية

استمارة رقم ()

- ١- العمر: أقل من ٢٠ ()، من ٢٠-٤٠ ()، أكثر من ٤٠ () سنة.
- ٢- الجنس: ذكر ()، أنثى () .
- ٣- المستوى التعليمي: إعدادي ()، ثانوي ()، متوسط ()، جامعي وفوق () .
- ٤- الوظيفة الرئيسية
- ٥- إذا كنت تعمل، مدة الخبرة في عملك.....سنة.
- ٦- نوع السكن: شقة ()، حوش شعبي ()، فيلا () .
- ٧- عدد طوابق مسكنك: واحد ()، اثنين ()، ثلاثة ()، أكثر من ثلاثة () .
- ٨- ارض مسكنك: تخصيص من الدولة ()، ملكية من القبيلة ()، غيرهما، اذكرها(.....) .
- ٩- قرب مسكنك من الخدمات: قريب جداً ()، قريب ()، بعيد () .
- ١٠- المسافة بين مسكنك والحرم الأثري تقريباً:-
 - أقل من ١٠٠٠ متر ()، ما بين ١٠٠٠-٢٠٠٠ متر ()، أكثر من ٢٠٠٠ متر () .
- ١١- حسب وجهة نظرك، هذه المسافة من المنطقة الأثرية:قريبه جداً ()، قريبه ()، مقبولة ()،بعيده () .
- ١٢- منذ متى تُقيم بالمنطقة: أقل من ١٠ سنة ()، ما بين ١٠-٢٠ ()، أكثر من ٢٠ سنة () .
- ١٣- أنت راض عن إقامتك بالمنطقة: كثيراً ()، نوعاً ما ()، غير راضي () .
- ١٤- أسباب إقامتك بالمنطقة: اجتماعية ()، توفر الخدمات ()،قربه من مكان العمل، غير ذلك () .
- ١٥- مدى تطبيق وتقييد سكان المنطقة بمعايير وقوانين التخطيط العمراني والبلديات عند بناء المساكن:
 - كثيراً ()، أحياناً ()، لا () .
- ١٦- تعتقد أن القوانين والتشريعات في الدولة كافية لضبط أي مخالفات عمرانية: نعم ()، لا () .
- ١٧- اهتمام الدولة بالمخططات السياحية في الجبل الأخضر كافية لحماية المواقع الأثرية فيها:
 - نعم ()، لا ()، لا أدري () .
- ١٨- دور المجتمع المحلي في حماية المواقع الأثرية: قوي جداً ()، قوي ()، قوي ()، ضعيف () .
- ١٩- نقص المخططات السكنية ساهمت في التعدي على المواقع الأثرية:
 - بشكل كبير جداً ()، نوعاً ما ()، لا () .
- ٢٠- أسباب الخروقات والبناء المخالف في المناطق الأثرية، رقمها حسب الأولوية:-
 - أ- قلة المخططات السكنية () .
 - ب- ارتفاع أسعار الأراضي داخل المدينة () .
 - ج- ملكية الأرض والنظام القبلي () .
 - د- المنفعة المادية () .
 - هـ- جميع ما سبق ذكره () .
- ٢١- تدني وعي السكان بأهمية الآثار من الناحية الاقتصادية والثقافية ساهم في تدهورها والتعدي عليها:
 - بشكل كبير جداً ()، نوعاً ما ()، لا () .
- ٢٢- ضعف الدولة في حماية المواقع الأثرية شجع على انتشار البناء المخالف فيها:
 - نعم ()، نوعاً ما ()، لا () .
- ٢٣- الزحف العمراني على المواقع الأثرية سيفقد أهميتها السياحية:
 - بدرجة كبيرة ()، نوعاً ما ()، لا () .

٢٥- ضعف الوعي بأهمية الآثار لدى السكان يُشكل عائقاً أمام تنمية المناطق الأثرية عمرانياً وسياحياً:

• نعم () ، لا () ، نوعاً ما () .

٢٦- تدني كفاءة الإدارة في مجال التخطيط العمراني والسياحة ساهم في التعدي على المناطق الأثرية:

• نعم () ، لا () ، نوعاً ما () .

٢٧- كيف تقيم مستوى الإدارة والعاملين في مجال السياحة وحماية الآثار، حسب اعتقادك:

• جيد جداً () ، جيد () ، متدني جداً () .

٢٨- كيف تقيم مستوى الإدارة والعاملين في مجال التخطيط العمراني حسب اعتقادك:

• جيد جداً () ، جيد () ، ضعيف () .

٢٩- تعتقد أن هناك تنسيق وتعاون بين مصلحة التخطيط العمراني و السياحة والآثار من أجل حماية المواقع الأثرية:

• نعم () ، لا () ، لا أدري () .

٣٠- معظم الخدمات التي يحتاجها السكان متوفرة قرب المواقع الأثرية:

• بشكل كبير جداً () ، نوعاً ما () ، لا () .

٣١- تعتقد أن قرب الخدمات المختلفة من المواقع الأثرية ساهم في زحف العمران نحوها وتوطنه فيها:

• نعم () ، لا () ، إلى حد ما () .

٣٢- نقل المنشآت الخدمية بعيداً عن المواقع الأثرية يُساهم في منع الزحف العمراني نحوها:

• بشكل كبير () ، ضعيف () ، لا يؤثر () .

٣٣- فتح الطرق والمسارات قرب حرم المواقع الأثرية سهل من انتشار المساكن بجوارها والعبث بها. نعم () ، لا () .

٣٤- أهم الخدمات التي تسهم في الضغط على المواقع الأثرية حسب وجهة نظرك، رقمها حسب الأولوية:-

• الإدارية () ، التجارية () ، الترفيهية () ، الطرق () ، غير ذلك أذكرها () .

٣٥- حالات التعدي على المواقع الأثرية في معظمها:

• السكان المحليين في المدينة () ، سكان المدن المجاورة () ، من خارج الدولة () ، كل ما ذكر () .

٣٦- سهولة الوصول إلى المناطق الأثرية ساهم في كثرة التعدي عليها:

• تأثير قوي جداً () ، قوي () ، ضعيف () .

٣٧- كفاءة شبكات البنية التحتية في المناطق الأثرية، (الطرق ، الصرف الصحي ، الكهرباء ، المياه).

• عالية جداً () ، عالية () ، متوسطة () ، متدنية جداً () .

٣٨- تُعاقب الدولة الأشخاص المتعديين على المواقع الأثرية: دائماً () ، أحياناً () ، لا () .

٣٩- ضعف القوانين المتعلقة بحماية الآثار ساهم في زيادة التعدي عليها:

• نعم () ، لا () .

٤٠- دور ملكية الأرض والقبيلة في التعدي على المناطق الأثرية:

• قوي جداً () ، قوي () ، ضعيف () .

٤١- توجد مخططات عشوائية وبيع أراضي وبناء مخالف داخل الحرم الأثري:

• نعم () ، لا () .

٤٢- تطبيق طراز معماري مُحدد للمباني والعمران(من حيث اللون والشكل المعماري) يميز المناطق الأثرية، سوف يساهم في تنميتها عمرانياً وسياحياً: بشكل قوي جداً ()، قوي ()، ضعيف () .

٤٣- الاقتراحات من وجهة نظرك لحماية المناطق الأثرية من الزحف العمراني وتساهم في تنميتها عمرانياً وسياحياً:
رقمها حسب الأولوية:-

أ-.....() .

ب-.....() .

ت-.....() .

ث-.....() .

ج-.....() .

شاكراً لكم حسن تعاونكم & الباحث